صيف-خريف 1999

برنامج الامم المتحدة للبيئة

أمواج المتوسط

وحدة تنسيق خطة عمل البحر المتوسط - نشرة اخبارية بالعربية والانجليزية والفرنسية - العدد 39

ريد جيو

برنامج مدبول "الانطلاق"

روما

الاجتماع الخامس للجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة

تقويم خطة عمل البحر المتوسط

موجز

2 تقويم خطة عمل البحر المتوسط

2 الإعداد للاجتماع العادي الحادي عشر

3 الإستراتيجية الاعلامية لخطة عمل البحر المتوسط
"ما هى خطة عمل البحر المتوسط؟"
إجتماع أثينا

5 مدبول - يوم الحساب
إجتماعات مدبول
كالابريا : يقظة السلطات المحلية

8 الاجتماع الخامس للجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة فى روما
الاجتماعات فيما بين الدورات

11 مؤشرات التنمية المستدامة

12 "المراصد" الوطنية للبيئة والتنمية فى البحر المتوسط بقلم Laria Silvia
(الخطة الزرقاء)

13 عرض برنامج ادارة المناطق الساحلية لفوكة-مطروح فى القاهرة

15 تقاعد موظفان من وحدة التنسيق

16 منشورات خطة عمل البحر المتوسط واستعراض الكتب

الاجتماع العادى الحادى عشر للاطراف المتعاقدة	27-30 تشرين الاول/اكتوبر 1999 **مالطة**
تمرين مشترك دون إقليمي (المركزالاقيمى لحالات طوارئ التلوث البحرى/مشروع Life)	9-11 تشرين الثانى/نوفمبر 1999 **اسرائيل**
حلقة عمل بشأن المراصد الوطنية للبيئة والتنمية	18-20 تشرين الثانى/نوفمبر 1999 **تونس**
حلقة عمل بشأن برنامج ادارة المناطق الساحلية فى مالطة	22-24 تشرين الثانى/نوفمبر 1999 **مالطة**
حلقة عمل بشأن الادوات الاقتصادية في الادارة المتكاملة للمناطق الساحلية (مركز الانشطة الاقليمية لبرنامج الاعمال ذات الاولوية/MEDCOAST)	تشرين الثانى/نوفمبر 1999× **أنطاليا** (تركيا)
الاجتماع الثانى لخبراء تعديل بروتوكول حالات الطوارئ	كانون الاول/ديسمبر 1999 × **كاتانيا** (صقلية إيطاليا)
الاجتماع الثالث للجنة توجيه لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة	كانون الاول/ديسمبر 1999 × **تونس**

× ستحدد التواريخ الفعلية لهذه الاجتماعات فيما بعد

الإعداد للاجتماع العادي الحادي عشر

اجتمعت جهات الاتصال الوطنية لخطة عمل البحر المتوسط فى أثينا فى الفترة 6-9 أيلول/سبتمبر 1999 لاستعراض حالة تنفيذ خطة العمل ولوضع اللمسات الأخيرة على مشروع الميزانية لفترة السنتين 2000-2001 التى ستعرض على اجتماع الأطراف المتعاقدة القادم فى تشرين الاول/أكتوبر فى مالطة لاعتماده. وقد عهد اليها الاعداد للاجتماع العادى الحادى عشر حيث تركت لها حرية التركيز على المسائل والقرارات السياسية الرئيسية التى تطلبها. وابتداءا من العدد القادم لأمواج المتوسط سيكون التركيز على اجتماع مالطة حيث تعتبر أى محاولة لاجراء تعديلات على ما تم فى أثينا مسألة مبتسرة وليست فى وقتها المناسب. ومن قبيل المصادفة المأساوية ، وعقب يوم افتتاح اجتماع جهات الاتصال، والوقوف دقيقة حدادا على أرواح 14000 ضحية من ضحايا زلزال تركيا، أصاب مدينة أثينا زلزالا هى الأخرى. وبالرغم من عدم مقارنته على أساس الضحايا ونطاق الدمار، فإنه أكد من خلال البيانات والأعمال الرسمية وكذلك ردود الفعل التلقائية الشعبية فى الدول الساحلية أن التضامن المتوسطى ليست كلمة جوفاء.

ما هي خطة عمل البحر المتوسط ؟

تحاول خطة عمل البحر المتوسط حماية بيئة وتنمية حوض البحر المتوسط. فقد أعتمدت دول البحر المتوسط والجماعة الاوروبية الخطة فى برشلونة (أسبانيا) فى عام 1976 تحت إشراف برنامج الامم المتحدة للبيئة ويتألف إطارها القانونى من اتفاقية برشلونة (1976 ونقحت فى عام 1995) وستة بروتوكولات تشمل بعض الجوانب المحددة لحماية البيئة. ويقوم هيكل خطة العمل حول وحدة تنسيق موجودة فى أثينا وستة مراكز للانشطة الاقليمية موزعة على نطاق البحر المتوسط وبرنامج مدبول بشأن رصد التلوث ومكافحته. وتجتمع دول البحر المتوسط والاتحاد الاوروبى كل عامين لتحديد ميزانية وبرنامج خطة عمل البحر المتوسط.

"**أمواج المتوسط**" هى نشرة اخبارية تصدرها وحدة تنسيق خطة عمل البحر المتوسط بالعربية والانجليزية والفرنسية والقصد منها أن تكون نشرة إخبارية غير رسمية ولا تعكس بالضرورة آراء خطة عمل البحر المتوسط أو برنامج الامم المتحدة للبيئة. ويجوز استنساخ الاخبار والمقالات والمقابلات بحرية بالاشارة أو دون الاشارة الى "**أمواج المتوسط**". إلا أن المقالات الموقعة ينبغى استنساخها بعد الحصول على موافقة المؤلف. واذا كان ليكم اقتراح بمقالة عن موضوع يتعلق بالعلوم البحرية رجاء الاتصال بالسيد :
Gerard Pierrat, Editor MEDWAVES,
Coordinating Unit of the Mediterranean Action Plan, 48 Vas Kontantinou Ave., 116 35 Athens, Greece.
Tél. (00301) 727 3100, fax: (00301) 725 3197
To consult the MAP Homepage:
Http:/www.unepmap.org

صورة الغلاف، Enrico Laria بتصريح من APT ريدجيو كالابريا

"ما هي خطة عمل البحر المتوسط؟"

لسنا فى حاجة لإجراء استعراض لآراء الجمهور العام وكذلك أجهزة الإعلام فى المنطقة لمعرفة ، ولو بسيطة، وجود خطة عمل البحر المتوسط. فطوال 25 عاما هناك حقيقة وجود برنامج للأمم المتحدة يضم حكومات الدول الساحلية من أجل مكافحة التلوث وإصلاح بحرها المشترك ، وأن هذا البرنامج قد تطور وله شبكة تعاونية حققت الكثير وكذلك اطار قانونى بيئى شامل وتدابير ومعايير مشتركة ومعقل للفكر على مستوى عال ومحفل للتشاور، وهذه مسائل يعيها "مواطن البحر المتوسط العادى" بسرعة عندما تقوم الصحافة المحلية بنشرها وذلك، مثلا ،- بمناسبة استضافة مدينته لاجتماع عن البيئة.

إن هذه الحالة، التى يشار اليها سياسيا على أنها "افتقار فى المعلومات" يتعين النظر اليها فى وضعها المنظورى. أولا، بالرغم من أن برامج الأمم المتحدة كثيرة وتشمل الجوانب المهمة من حياة سكان كوكبنا، فان المعروف منها للجمهور العام قليلة ويمكن عدها على أصابع اليد الواحدة. إن المختصرات التى تشير اليها والمتزايدة مع مكوناتها والطابع المعقد لاعمالها والانشطة التى تنظمها والمصطلحات التى تستخدمها كلما سنحت مناسبة تنفر الرجل العادى وأجهزة الاعلام على السواء.

إن "يوما دون سيارات" أو برنامجا تليفزيونيا عن الانواع المهددة بالانقراض تحدث أثرا أكثر أهمية من عمل يمتد لعدة سنوات وتتمخض عنه قوانين تقنية وبعيدة الأثر إلا أنها لا تحدث تغييرا كبيرا.

ولايغيب عن الذهن حقيقة أن وسائل الاعلام تفسح المجال للأحداث المثيرة والمنذرة بالخطر بالنسبة لقضايا البيئة، فعنوان مثل "البحر المتوسط محكوم عليه بالموت" أكثر إثارة من "البحر المتوسط يسترد عافيته" أو "البحر المتوسط يجرى علاجه".

ويمكن أن نستسلم لهذه الحالة التى ، عندما يقال كل شئ وينتشر، لايمنع البرنامج من العمل. إلا أن التغييرات غير الواضحة تعنى أن هذا الجهل أصبح معوقا رئيسيا. أولا، إن الافتقار الى المعلومات يؤدى الى تعميق "أن شيئا لا يحدث" لدى الجمهور العام - على الصعيدين الاقليمى والوطنى - فى مجال البيئة "وأن المشاكل ستتفاقم على كل حال". إن بعض الجوانب التى "تبهر العين" تؤيد مفهوم القضاء والقدر الذى هو عامل للسلبية - فتحضر الساحل والنفايات على الشواطئ وزيادة تلوث الهواء والمشاكل الحادة - المياه والتصحر والتنوع البيولوجى - تؤثر على بعض المدن. (يتبع)

مناقشة الاستراتيجية خلال اجتماع أثينا
1-2 نيسان/ابريل
الهدف: كيف نجعل خطة عمل البحر المتوسط معروفة أكثر ولماذا؟

درس خبراء فى الاعلام/الاتصالات من 6 بلدان من المكتب مشروع "الاستراتيجية الاعلامية لخطة عمل البحر المتوسط". وأضافوا توصيات للمكتب ولاجتماع الاطراف المتعاقدة فى مالطة

أكد السيد لوسيان شاباسون منسق خطة عمل البحر المتوسط فى تقديمه للاجتماع على التزاوج غير الملائم الموجود بين كمية العمل الكبيرة التى أنجزتها خطة عمل البحر المتوسط منذ عام 1975 ورأى الجمهور العام السلبى تجاه البيئة فى المنطقة.ولتحسين هذا التزاوج غير الملائم دعت بلدان البحر المتوسط فى اجتماعها فى تونس فى تشرين الثانى/نوفمبر 1997 الأمانة الى "وضع وعرض برنامج عمل ملموس فى ميدان الاعلام".

• شدد السيد عرب حب الله ، نائب المنسق، المسؤول عن الاعلام بدوره على الحاجة الى وضع الاعلام فى قلب الادارة الاستراتيجية لخطة عمل البحر المتوسط وضمان أن تعم "ثقافة الاتصالات" جميع الأنشطة داخل البرنامج.

• قدم ثلاثة من الخبراء الدوليين السيدة Andriana Lerodiakonou-Berlind من كلية Anatalia (Salonika) والسيد Grose Kelvin من أمانة الاتفاقية الاطارية المعنية بتغير المناخ والسيد Seigneur Le Jacques Vincent من وزارة البيئة الفرنسية المعرفة التقنية الضرورية للمناقشة، التى تركزت على موضوعات من مشروع "الإستراتيجية الاعلامية لخطة عمل البحر المتوسط": المنتج (الذى نحتاج الى توصيله) ؛ والهدف (لمن يجرى توصيل المنتج) ؛ والوسيلة (الموارد والطرق المستخدمة).واتفق جميع الخبراء الوطنيين ، الممثلين للبلدان أعضاء المكتب على خطوط عامة ووضعوها فى شكل توصيات تم ادراجها فى مشروع الاستراتيجية قبل أن ينقحها ويوافق عليها اجتماع المكتب فى طرابلس لعرضها على الاجتماع العادى فى مالطة فى تشرين الاول/اكتوبر القادم. وكانت النقاط الرئيسية:

- إنشاء وظيفة فى وحدة التنسيق لموظف اعلامى بدوام كامل يكون عمله تحسين العلاقات مع وسائل الاعلام؛

- إنشاء وظيفة أمين مكتبة-موظف وثائق بدوام كامل؛

- تعيين جهات اتصال للاعلام لكل بلد تكون مسؤولة عن تعزيز صورة خطة عمل البحر المتوسط فى مواجهة سلطاتها العامة ووسائل الاعلام الوطنية والمحلية كلما كان ممكنا؛

وقد تحجب النجاحات المتحققة فى أماكن أخرى: زيادة مرافق معالجة مياه النفايات وتحسن نوعية مياه الاستحمام وتغير سلوك الصناعة ونجاح المحتجزات والرياض الطبيعية ونمو الحركة الترابطية وتيقظ السلطات المحلية بما هو محل خطر ومبدأ الحذر الذى يستشهد به بصورة منتظمة عندما نتذمر من عدم التيقن العلمى بشأن مستقبلنا. ومنذ ريو وظهور فكرة التنمية المستدامة ، نتجه بالتدريج الى مرحلة تصبح فيها القرارات السياسية فعالة فقط عندما تحظى بدعم وتصميم الجمهور العام وجميع المشاركين فى المجتمع المدنى. إن المعلومات الصريحة والمتسمة بالشفافية لم تعد مجرد سبب للنجاح - بل أصبحت شرطا ضروريا. وفى هذا السياق قررت خطة عمل البحر المتوسط ، تمشيا مع المقرر المتخذ فى الاجتماع العادى العاشر فى تونس فى تشرين الثانى/نوفمبر 1997 ، البدء فى وضع "استراتيجية اعلامية" تهدف الى حفز جميع أهداف وغايات عناصرها لتصبح معروفة على نحو أفضل. لقد كشف اجتماع خبراء عقد فى أثينا ، تم إيجازه هنا، عن مدى تعقد المشكلة. إننا نستهدف قطاعات مختلفة من الجمهور ومن ثم نحتاج الى وسائل مختلفة للوصول اليها. وهذا يعنى أنه يتوجب علينا وضعهم فى نظام تسلسلى. وبالرغم من التطور الهائل، لاتشكل جميع تكنولوجيات الاتصالات الحل الشامل. وبالرغم من عدم إمكانية الرجوع الى الوراء، فمن المبكر استخدامها فى بعض البلدان بسبب التكاليف المبدئية ووجود سياق ثقافى أقل يمكن النفاذ منه. وأخيرا، الى أى مدى تعتبر خطة عمل البحر المتوسط هيئة حكومية دولية مؤهلى للتحث نيابة عن الأطراف المتعاقدة وما هو نطاقها الذى يمكن بوجبه إثارة بعض المشاكل البيئية/الانمائية بصراحة بحيث تضع بلدا أو منطقة ما فى موقف محرج وتعرض نفسها الى خطر رؤية حقائق قد حرفتها أو أساءت وسائل الاعلام فى عرضها؟

ولا يجدى القول أن أمواج المتوسط لها وضعها فى هذه المشاكل. فمنذ أيامها الأولى، كانت إفتتاحيتها مقسمة بين مهمتها الأولى ألا وهى أن تكون المتحدث الاعلامى باسم خطة عمل البحر المتوسط والرغبة فى أن تجعل محتوياتها سهلة الوصول الى جمهور أعرض - بدءا من المنظمات غير الحكومية - من خلال تخصيص ملفات لبلدان أو مشاكل رئيسية فى المنطقة. ولم يتوصل اجتماع أثينا الى حسم هذه المسألة، إلا أنه وضع بعض خطوط للعمل: إستعراض تصميم/عرض النشرة من خلال اشراك مراكز الانشطة الاقليمية والأطراف المؤثرة فى المنطقة على نحو وثيق ووضع نسخة إلكترونية على site web خطة عمل البحر المتوسط وزيادة تواتر نشرها مع خفض عدد الصفحات وذلك لتتبع الأحداث الجارية عن كثب. وعلى اجتماع الأطراف المتعاقدة فى مالطة الاجابة على هذه التوصيات حتى يصبح البرنامج أكثر وضوحا.

أمواج المتوسط

مناقشة الاستراتيجية (تتمة صفحة 3)

- تصميم واستخدام شعار مشترك لخطة عمل البحر المتوسط (تعرف به الخطة) فى جميع منشوراتها؛

- بذل جهود متضافرة لكل مركز وعناصر وجهات اتصال خطة عمل البحر المتوسط لزيادة الوعى بخطة عمل البحر المتوسط وانجازاتها كل فى مجال تأثيره؛

- تحسين نوعية المنشورات (ولاسيما العرض)؛

- إيلاء الأولوية للمجموعات المستهدفة مثل الأطفال والمراهقين.

• سادت المناقشات وسائل تكنولوجيات الاتصالات الجديدة : فى الأجل الطويل تعتبر وسائل الاعلام الجديدة أرخص من الوسائل التقليدية. وبما أننا ننجذب الى تكنولوجيا الانترنت، فان تكاليف وسائل الاعلام التقليدية تنتقل الى الشبكة وفى النهاية الى المستعمل (الذى يدفع مقابل الاتصال ويقوم بالطباعة بنفسه وما الى ذلك) ويزداد النطاق والتعميم زيادة إطرادية بحيث يصل الى المجتمعات "الفعلية". إلا أن فى الوقت الحالى مازالت هناك عقبات فى طريق هذا التغيير ، الذى لايمكن الرجوع عنه فى الأجل الطويل
- الافتقار الى لوحة المفاتيح والوضع المتميز للغة الانجليزية وصعوبة التكيف مع بعض الثقافات والتكاليف المبدئية للتركيبّ والربط التى قد لا تشجع السلطات الفقيرة.

• وأخيرا، وعلى أساس العلاقات مع وسائل الاعلام، كانت الآراء منقسمة: شدد بعض المشاركين على "الحذر" بدرجة ما بينما إعتقد آخرون أنه ليس بالضرورة عملا سيئا إذا كانت وسائل الاعلام تستغل الجوانب السلبية لأن المشاكل توجد فعلا وأن التركيز عليها قد يساعد على حلها ويزيد وعى الجمهور الذى يمكن أن يضغط على المسؤولين.

• وهذا يصلنا بالمسألة الاساسية وهى "شفافية المعلومات" : فقد أشار نائب المنسق الى أن البلدان قدمت سلسلة من الإلتزامات عند إعتماد النصوص القانونية لخطة عمل البحر المتوسط. إن المنظمات غير الحكومية والجمهور يتطلع الآن الى خطة عمل البحر المتوسط فى "لحظة الحقيقة" هذه. هل يرضى البرنامج أن يكون صندوق بريد للمعلومات التى توافق على إرسالها البلدان أو عليه أن يجيب فى المستقبل القريب على نقطة أن الوعود التى قدمها ينبغى عليه أن يلبيها؟ والا فتظل خطة عمل البحر المتوسط على السطح وتفقد مصداقيتها فى أعين المنظمات غير الحكومية والرأى العام وستسبح ضد تيار تطور الاتفاقية وبرتوكولاتها. ويتعين على الأطراف المتعاقدة أن توفر الاجابة خلال اجتماعها فى مالطة من خلال توفير هذه الشفافية ، أم لا ، حسب ما تكون الحالة.

مدبول يوم الحساب

إن الوثيقتين الرئيسيتين التي تؤكدان على أنشطة مدبول اليوم هما: بروتوكول المصادر البرية، الذي ينبغي أن يبدأ نفاذ نصه المعدل في عام 1996 قريبا. وبرنامج العمل الاستراتيجي للتصدي للتلوث من أنشطة برية. وعند اعتماد الوثيقة الثانية هذه في الاجتماع العاشر في تونس في تشرين الأول/أكتوبر 1997، التزمت الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة بالقضاء التدريجي على الأشكال المختلفة للتلوث مع جدول زمني. يتعين احترامه ويتمتع برنامج العمل الاستراتيجي بتمويل خاص من مشروع مرفق البيئة العالمية للبحر المتوسط يبلغ 29.6 مليون دولار منها 12 بلداً ساحلياً مؤهلاً للاستفادة منه ومساهمة بمبلغ 3 مليون دولار من البلدان و12.1 مليون دولار من خطة عمل البحر المتوسط نقداً وعينياً. ويضاف إلى ذلك مساهمة تبلغ 6.1 مليون دولار من مرفق البيئة الفرنسي. إن المجموع الشامل لهذه الأموال تعادل أكثر من الميزانية السنوية العادية لخطة عمل البحر المتوسط ويعني أننا نتحرك الآن خلال مرحلة لتحقيق عملي في مكافحة التلوث على الصعيد الإقليمي. لقد أصبح البروتوكول/برنامج العمل الاستراتيجي محركاً ذي آلتين - وأنشطة دافعة يدعم كل منها الآخر على المستوى القانوني والتشغيلي. ومع توقع بدء نفاذ البروتوكول، من الإنصاف القول إن تنفيذ الأنشطة التي خططها برنامج العمل الاستراتيجي لفترة السنتين القادمة تتمشى مباشرة مع ما وضعه البروتوكول، ومن ثم يتوقع تنفيذه تنفيذا فعالا.

ويمثل هذا خطوة رئيسية للأمام تشير بوضوح إلى أن "مكافحة التلوث" هو العامل المسيطر على المرحلة الثالثة لمدبول (ساد "التقييم" المرحلتين الأولى والثانية). وتشهد الاجتماعات والأنشطة العديدة الواردة هنا على هذا. ولنبدأ بحلقة العمل المعقودة في أثينا بشأن "الامتثال وفرض التشريعات في البحر المتوسط لمكافحة التلوث الناجم عن مصادر برية". إن مصطلح "فرض"، مع فكرة الإكراه التي تتضمنها، تتمشى مع المرحلة النهائية للنظام القانوني لمكافحة التلوث. والحقيقة أن هذا النظام موجود فعلاً في جميع البلدان وهو شرط أساسي، ولكنه لا يكفي: فما زال فى حاجة إلى تنفيذ حقيقي. ولأول مرة في خطة عمل البحر المتوسط، تكلم الخبراء عن "التفتيش" "منح الترخيص" و"المخالفات والجزاءات" و"غلق المصانع" و"المراجعة الحسابية البيئية" و"طرق إلتجاء المخالفين" وما إلى ذلك. ونظراً لأن نجاح أي سياسة لمكافحة التلوث لا يمكن أن تعتمد فقط على الإكراه، (يتبع)

اجتماعات مدبول:

أثينا 16-18 آذار/مارس 1999: حلقة عمل خبراء بشأن الامتثال وفرض التشريعات في البحر المتوسط لمكافحة التلوث الناجم عن مصادر برية

نظم الحلقة برنامج الأمم المتحدة للبيئة - خطة عمل البحر المتوسط ومنظمة الصحة العالمية تحت إشراف مدبول. والأساس القانوني: المادة 6 من بروتوكول المصادر البرية (دعم أو إقامة هيئات تفتيش). المشاركة: خبراء من 18 بلداً من بلدان البحر المتوسط والجماعة الأوروبية مع خمسة خبراء دوليين وممثلين عن اللجنة الحكومية الدولية الأقيانوغرافية التابعة لليونسكو وبرنامج المساعدة التقنية للبحر المتوسط والخطة الزرقاء ومركز برشلونة للإنتاج النظيف وHLOR/CEFIC-EUROC ومنظمة السلم الأخضر. وافتتح الاجتماع السيد Koliopanos، نائب وزير البيئة اليوناني.

عقب عرض الخبراء للموضوعات الرئيسية للمناقشة (Glaser، هولندا؛ P. Panagopoulos، اليونان؛ السيد Durant Francois، فرنسا؛ وG. Boeri، إيطاليا؛ والسيد عدلي، مصر). عرض ستة خبراء وطنيين تقارير عن الحالة في بلادهم. وأرفقت هذه التقارير بتقرير الاجتماع وهو يوفر صورة كاملة للحالة التي تسود فيما يتعلق بالامتثال في البحر المتوسط. (الوثيقة MED/(OCA)UNEP WG.1/160، بالإنكليزية والفرنسية).

كانت التوصيات الرئيسية للاجتماع:

-إنشاء شبكة إقليمية غير رسمية بشأن الامتثال وفرض التشريعات؛

-البدء في أنشطة دعم (بناء القدرات ودورات تدريبية) لجهات التفتيش؛

-تعزيز وضع قوائم جرد للنفايات وانتقال الملوثات في الصناعة وحصول الجمهور على هذه القوائم وحق الجمهور في الرجوع في حالة افتراض المخالفة (تقرير الاجتماع MED/(OCA)UNEP WG.161/7).

ريجيو كالابريا، 23-23 حزيران/يونيه 1999: اجتماع المنسقين الوطنيين لمدبول

لاستعراض تنفيذ المرحلة الثالثة لمدبول وبرنامج العمل الاستراتيجي. المشاركة: المنسقون الوطنيون من 19 دولة ساحلية والجماعة الأوروبية وممثلين عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية واللجنة الحكومية الدولية الأقيانوغرافية ومنظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية وICS/منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبرنامج المساعدة التقنية للبحر المتوسط وكذلك مركز الأنشطة الإقليمية للإنتاج النظيف وIMC ومنظمة السلم الأخضر وEcoMediterraneo. ونظم الاجتماع بدعم مالي من مدينة ريجيو ومنطقة كالابريا ودعم للإمداد والتموين من Fondo EuroMediterrano. وهدف الاجتماع: دراسة الأنشطة المضطلع بها في الفترة 2000-2001 بناء على برنامج العمل الاستراتيجي والمرحلة الثالثة لمدبول مع مشروع ميزانية ستعرض على اجتماع جهات الاتصال.

فقد تكلم المشاركون عن أفكار جديدة تتعلق "بالرصد الذاتي" و"الالتزامات الطوعية" (تتعهد من خلالها شركة صناعية باحترام الأهداف المخططة لها باستخدام وسائل تشعر أنها ملائمة وبالتالي تخفف على السلطات العبء الإداري)، واستخدام تكنولوجيات أنظف وأفضل تقنيات متاحة التي تعني إمكانية القضاء على التلوث عند مصدره.

لقد ألهم نفس الدافع من أجل الكفاءة معظم التعليقات التي قدمت في اجتماع المنسقين الوطنيين لمدبول في ريجيو كالابريا. وبدءاً ببرنامج العمل الاستراتيجي: فقد أشار السيد F.S. Civili، منسق مدبول، منذ البداية إلى أن البرنامج يتوقع تنفيذه خلال فترة 25 سنة وأن الانتهاء من عدد من الأنشطة الواردة فيه ستتم خلال السنوات العشر القادمة على الأقل. ومع ذلك، وبينما يجري النظر في كيفية مساعدة البلدان على التنفيذ العملي لبرنامج العمل الاستراتيجي، أصبح من الواضح لدى الأمانة أن معظم الوسائل العملية والفعالة للاستعراض والموافقة على المرحلة التشغيلية للبرنامج هو عرض خطة عمل تفصيلية وجدول زمني للأنشطة التي ستنفذ في كل فترة سنتين. وسيسمح هذا النهج لبرنامج العمل الاستراتيجي أن يتتبع باستمرار التطورات واحتياجات المنطقة في الوقت الحقيقي وبالتالي توفير أهداف واقعية ويمكن رصدها وأنشطة كل فترة سنتين.

ونتيجة لذلك، فإن أنشطة فترة السنتين القادمة (2000-2001) المقترحة للتنفيذ هي التي تعتبرها الأمانة ضرورية وذلك لتقدم لجميع البلدان الأدوات الضرورية (مبادئ توجيهية واستراتيجيات وخطط وبرامج إقليمية من أجل المشاركة وتبادل المعلومات التقنية والمشورة وأولوية بناء القدرات وأنشطة المشاركة الجماهيرية) وذلك لتمكينها من بدء العملية التي ستسمح لها بالإيفاء بمعظم أهداف الأولوية ولا سيما لأن الأنشطة الجديدة هي التي نصت عليها أحكام بروتوكول المصادر البرية المعدل. وتأخذ الأنشطة المتوقعة لفترة السنتين القادمة في عين الاعتبار الأنشطة التي ستمول من مشروع مرفق البيئة العالمية للبحر المتوسط وكذلك الأنشطة المتواصلة الأخرى من برنامج مدبول: الامتثال والاتجاهات والآثار البيولوجية لبرامج الرصد وأنشطة الأولوية بشأن الإبلاغ لإدراجها في نظام عام للإخطار والأنشطة المتعلقة ببروتوكول المصادر البرية الواردة في الأنشطة المرتبطة بصياغة خطط عمل وطنية للقضاء على التلوث من مصادر برية. إن تنفيذ خطط العمل الوطنية تمثل نتيجة تشغيلية طويلة الأجل لبرنامج العمل الاستراتيجي لأن من المفروض ان تستفيد من نتائج مدى كامل من الأنشطة المحددة في برنامج العمل الاستراتيجي. (يتبع)

اجتماعات مدبول (تتمة من الصفحة الخامسة)

عرض السيد Civili .S .F منسق مدبول خطة العمل المقترحة والجدول الزمني لأنشطة برنامج العمل الاستراتيجي خلال فترة السنتين 200-2001؛ مجموعة من المؤشرات (معالجة والتخلص من أنواع مختلفة من النفايات) مشروعات بحوث تجريبية وخطط واستراتيجيات إقليمية وخطط عمل وطنية وتكنولوجيات نظيفة للصناعة وتقارير. وتم تنقيح الوثيقة والموافقة عليها لعرضها على اجتماع الأطراف المتعاقدة.

قدم السيد Civili .S.F والسيد Kamizoulis .G كبير العلماء الأوروبيين/منظمة الصحة العالمية تقييماً لمدبول عن فترة السنتين 1998-1999. واسترعى ممثل المنظمة العالمية للأرصاد الجوية انتباه المشاركين إلى التقارير التقنية الثلاثة الأخيرة عن البحر المتوسط المقدمة من منظمته (الزئبق والأيروصولات والملوثات العضوية المداومة) وذكرهم المنسق من موناكو بالتعاون بين مدبول وRAMOGE (اتفاق ثلاثي بين فرنسا وإيطاليا وموناكو) ولا سيما بشأن الرصد الأحيائي ونوعية مياه الاستحمام.

• أتاحت دراسة مشروع ميزانية مدبول للفترة 2000-2001 وبعض التوصيات الفرصة لبعض المشاركين لإثارة مسائل مثل تقييم الفضلات على الشواطئ والرصد الأحيائي.

وأخيراً، نظر المشاركون في وثيقتين مهمتين. الأولى هي "محطات معالجة مياه النفايات في المدن الساحلية للبحر المتوسط"، وهي أول نوع من الوثائق يقدم تقييماً للحالة في المنطقة بعد 14 عاماً من الالتزام الذي تم في إعلان جنوة لعام 1985 (بإنشاء محطات معالجة في جميع المدن التي يزيد عدد سكانها عن 100 000 على شواطئ البحر المتوسط وهي قائمة على استبيان نفذ في 19 دولة ساحلية وفي النهاية أشارت إلى القصور الذي ما زال موجوداً قبل تنفيذ دراسة مقارنة يمكن الاعتماد عليها على المستوى الإقليمي؛ البيانات السكانية التي غالباً ما تكون غير كافية ولا سيما فيما يتعلق بالتدفقات السكانية الموسمية (وهي مسألة مهمة إذا أريد حساب المياه الزائدة التي يجري معالجتها خلال فصل الصيف) والمعلومات المتفرقة أو غير الكاملة عن حجم مياه النفايات المولدة ودرجة المعالجة التي تمر بها والكميات التي تذهب إلى صهاريج العفن. وشمل مرفق الوثيقة مع ذلك جداول ورسومات بيانية لكل بلد تمثل أداة بحثية أولى. وكانت الوثيقة الثانية، "مبادئ توجيهية لإدارة مواد الحفر" (انظر آخر عدد من أمواج المتوسط) تشكل مساهمة مهمة نحو حل هذه المشكلة في البحر المتوسط.

ونفس الدافع من أجل الكفاءة ينطبق على جميع أنشطة مدبول العادية ويتم بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة مثل منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية ومنظمة الصحة العالمية واللجنة الحكومية الدولية الأقيانوغرافية والمؤسسات الأصغر نسبياً مثل اتفاق RAMOGE الذي يتم بموجبه نشاط مشترك في مجال الرصد الأحيائي. وسيشترك كل من مركز برشلونة (الإنتاج الأنظف) والمركز الإقليمي للاستجابة لحالات طوارئ التلوث البحري في مالطة كل على حسب اختصاصه. ويعمل الأخير حالياً في سلسلة كاملة من الأنشطة في المنطقة (ولا سيما بموجب مشروع يضم قبرص ومصر وإسرائيل) لمكافحة التلوث البحري العارض وحوادث التلوث البحري الرئيسية (التفريغ التشغيلي من السفن) وتركيب مرافق استقبال في الموانئ المناسبة.

إن الدافع من أجل الكفاءة في إعادة هيكلة الفصل الخاص "بالبحوث" لمدبول، هو هدف خلق آلية ديناميكية قادرة على تحديد ومتابعة المشاكل المتعلقة بالتلوث الجديد باستخدام اجتماعات علمية مقصورة ومنح أموال لمراكز بحوث البحر المتوسط مختارة لتنفيذ الدراسات المحددة. إن الهدف هو ضمان وضع الاصبع على نبض المنطقة وتتبع أنواع التلوث التي تتطور مع التحديات الجديدة التي تلوح في الأفق العالمي.

وأخيراً، تساوي الكفاءة المؤهلات وتساوي التدريب. فطوال السنتين الماضيتين، وبناء على القصور الملاحظ في تشغيل وإدارة مرافق معالجة مياه النفايات، نظمت منظمة الصحة العالمية وخطة عمل البحر المتوسط دورتين إقليميتين لتدريب المدربين في هذا المجال في صوفيا أنتيبوليس في نيسان/أبريل 1999 وفي أثينا في أيار/مايو 1999. وتمت دورة وطنية في الاسكندرية في نيسان/أبريل 1999. وسيجري مواصلة هذا التدريب على نحو فعال خلال التمرين القادم تحت رعاية المركز الإقليمي لحالات طوارئ التلوث البحري (خطط طوارئ للتلوث البحري العرضي) ومدبول (ضمان نوعية البيانات والمعايرة المشتركة وجهات التفتيش للتأكد من الامتثال لتشريعات مكافحة التلوث)

كالابريا : يقظة السلطات المحلية

عند استضافة المنسقين الوطنيين لمدبول، أرادت مدينة ريجيو وإقليم كالابريا أن يبينا كيفية التزامهما بحماية البيئة. وأشار السيد Italo Falcomtata عمدة ريجيو عند افتتاحه الاجتماع إلى أن مدينته كانت على وعى بالقضايا الجديدة.للتنمية فمثلاً، نظراً لأن ريجيو ليس لديها محطة معالجة مياه النفايات، يجري اتخاذ خطوات لتوفير محطة في المستقبل القريب. ومن ناحيته، شدد السيد Meduri Luigi، رئيس المنطقة على الآثار الاقتصادية الإيجابية لازدهار السياحة الحديثة في كالابريا ولكن أيضاً على المخاطر على البيئة التي ما زالت متماسكة أو هشة. وفي الحقيقة، فإن كلابريا تقف على جانب السياحة الصيفية الرئيسية أو تقوم بدور منطقة عبور بسيطة لمن يتجهون إلى صقلية وهي على بعد خطوات من البحر في أقصى جنوب شبه الجزيرة الإيطالية وقد أصبحت الآن ذات طعم خاص وهو مركز تحاول فيه استيعابه بينما تحترم في نفس الوقت تراثها الطبيعي والثقافي الغني. إن أقصى نقطة في شبه الجزيرة حيث يقابل بحر Tyrrhenian البحر الأيوني نجد تعاقبات بين المنحدرات الجيرية والجرانيتية وشعب الصخور الصوانية على طول الشواطئ ذات الرمل الناعم مثل ساحل تروبيا (Tropea) على بحر Tyrrhenian. وتخفي المنطقة الداخلية جمالا طبيعيا تتخلله بحيرات وغابات القسطل والبلوط دائمة الخضرة كما في سلسلة جبال Aspromonte Sila حيث يرتفع الأخير في Montalto إلى 1956 مترا. وفي Triolo في المنحدرات المنخفضة من Piccola Sila يتجلى للعيان بانوراما منفردة لبحرين. أما بالنسبة لمتحف ريجيو فهو يحتوي على قطع رائعة تذكرنا بهذا الجزء من إيطاليا الذي كان جزءا من اليونان الكبرى. فقد تبع اليونانيين الرومانيين ثم البيزنطيين ثم النورمانديين (في القرن الحادي عشر) والأراجونيين (في القرن الخامس عشر). وقد انضمت المنطقة إلى إيطاليا في عام 1860. وهنا كما في المواقع الرئيسية الأخرى حول البحر المتوسط، لم تمت الثقافات التي استقرت هنا؛ فما زالت تنعكس في التقاليد والعقليات والحرف وحتى في الأطعمة في الوقت الحالي.

- ينبغي التشديد أيضا على أن إيطاليا احتلت مكانا خاصا في مدبول طوال السنوات الأخيرة؛ ففي سراكوزا في 1995 استضافت أول اجتماع تقني بشأن تنقيح بروتوكول المصادر البرية لعام 1980 وفي عام 1996 في نفس المدينة استضافت أيضا مؤتمر المفوضين لاعتماد البروتوكول المنقح ودورة لاستعراض برنامج العمل الاستراتيجي في Ischia في حزيران/يونيو 1997 وأخيرا اجتماع ريجيو في حزيران/يونيو الأخير. وقيامها بذلك، تكون إيطاليا قد سمحت بإضافة سلاح رئيسي في ترسانة مكافحة التلوث في البحر المتوسط

لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة تعزز "القيمة المضافة" لعملها

الاجتماع الخامس للجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة في روما

عقدت سبعة اجتماعات فيما بين الدورات للأفرقة العاملة الموضوعية للجنة واجتماع لجنتها التوجيهية في آذار/مارس 1999 في تونس... والاجتماع الخامس للجنة الذي عقد في تموز/يوليه الماضي في روما دعا إلى دراسة كمية كبيرة من العمل تم الانتهاء منها بشأن ست موضوعات متوسطة الأجل وللموافقة على مجموعتين جديدتين من التوصيات ولاتخاذ مقررات بشأن مسائل عديدة تتعلق بأنشطتها في المستقبل. ومنذ أربعة أشهر، أثار اجتماع لجنة التوجيه مناقشات عميقة أدت إلى بعض الاستنتاجات التي وضحت بعض المسائل: تحديد للموضوعات وإعداد أفضل لها وتنفيذ توصيات خاصة ببعض الموضوعات ذات الأهمية التي قد تؤدي إلى برامج عمل استراتيجية أو بيانية، والحاجة إلى أن تكون التوصيات المقدمة إلى الأطراف المتعاقدة أكثر عملياً وجعل اللجنة أكثر وضوحاً بينما يجري تحسين تعميم نتائجها في نفس الوقت.

إن اجتماعاً للجنة البحر المتوسط "ليس اجتماعا تسجيليا". لقد صممت اللجنة باعتبارها حلقة للتحدث ومحفلاً للتفكير ويقدم كل فريق موضوعي استكمالاً لعمله ومقترحات للجنة بكاملها (بما في ذلك المراقبين) التي قد تبدي تعليقات أو توافق أو تنقد أو تؤكد على النقاط الإيجابية أو تشير إلى أي قصور. وبفضل هذا التبادل الحي ، يتطور كل موضوع أو يتبلور ويبدأ لبتفكير فى وضع التوصيات وتصحيح زخمها. (يتبع)

اجتماعات لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة فيما بين الدورات

جنيف 3 شباط/فبراير 1999 فريق خبراء بشأن "التجارة الحرة والبيئة"

(المنظمون: لبنان والخطة الزرقاء).

انطلقت رسالة تحذير بشأن الآثار غير المنظورة على البيئة والتوازن التجاري والمجتمع من إنشاء منطقة تجارة حرة بين البلدان ذات المستويات المختلفة في التنمية إن النهج المنتظم للتنمية المستدامة لا يمكن تجنبه.

قمرت (تونس) 8-9 آذار/مارس 1999، اجتماع لجنة توجيه لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة

ترأسه السيد مليكة، وزير البيئة التونسي. وقد اشترك جميع أعضاء اللجنة (ECSDE-MIO، وقبرص، وإسبانيا وEOAEN، وموناكو وإمارة سيليفكي، وتونس).

الهدف: دراسة طرق العمل ومتابعة التوصيات وإعداد استعراض استراتيجي لعام 2000 والتعاون مع لجنة التنمية المستدامة للأمم المتحدة ولجان التنمية المستدامة الوطنية. دراسة تقرير الأمانة الذي يعتبر "حرجاً" أو حتى "نقداً ذاتياً". وشدد جميع المتكلمين على الافتقار إلى المعلومات عن اللجنة. وتم التركيز على فكرة "القيمة المضافة" لعمل اللجنة بالمقارنة بعمل هيئات أخرى في المنطقة. دراسة مجموعة من الموضوعات الجديدة واختيار معايير لها: القلق بشان الحاجة إلى ترشيد وتبسيط وجمع الموضوعات في "موضوعات شاملة"، حتى لو كان معنى ذلك إيلاء الأولوية لبعض الجوانب. وأكدت تونس عرضها لاستضافة الاجتماع السادس للجنة مع جزء وزاري يتيح الفرصة لتقييم جدول أعمال القرن 21 للبحر المتوسط +5.

سبليت 26-27 نيسان/أبريل 1999، اجتماع خبراء بشأن "إدارة التنمية الحضرية"

(مصر وMEDCITIES، وتركيا، والخطة الزرقاء، وبرنامج الأعمال ذات الأولوية). المراجعة الحسابية الحضرية وخبرات المدن الممثلة في الاجتماع والخبرات الوطنية. تحليل النمو الحضري القوي المرتبط بالتنمية المؤسسية غير الكافية. تحديد القيود. اقتراح شبكة رصد حضري (حوالي 70 مدينة). خطة عمل وجدول زمني.

فقد تم استخدام الدور الحيوي الرئيسي للجلسة العامة للجنة البحر المتوسط بالكامل في روما. وبغض النظر عن المؤشرات، التي تم تناولها في ملف مختصر عن هذه المشكلة، ظهرت بعض الأفكار الرئيسية من مناقشات موضوعات أخرى ظهرت من عمليات العرض التي قدمها مدراء المهمات:

ينبغي ان تأخذ المقترحات بشأن السياحة في عين الاعتبار أي تدابير من المحتمل أن تتخذ لتعزيز أشكال متخصصة للسياحة (السياحة الثقافية والسياحة الإيكولوجية ولكن أيضا السياحة المحلية التي تتمشى مع الأشكال التقليدية للسياحة الدولية). إن السياحة هو قطاع معقد جداً بسبب الأطراف المؤثرة الكثيرة فيه، الذي من الصعب إشراكهم في رؤية شاملة متكاملة لكي يجري تطويره على أساس مستدام. إلا أن المبادرات الطوعية ومخططات الرقابة الذاتية توفر طريقة تدفع الى الأمام. وينبغي أن تستهدف الجهود المبذولة للبلدان التي يأتي منها السياح وذلك لتقوية اتجاهاتهم وممارساتهم لاحترام بيئة المقصد. وينبغي تشجيع المقترح المتعلق بدراسة جدوى دعم آلية البحر المتوسط من اجل التنمية المستدامة للقطاع. واتفقت لجنة البحر المتوسط على ان تعهد إلى وحدة البحر المتوسط ومدراء المهمات بتكييف استنتاجات الفريق وتوصياته على ضوء التعليقات المقدمة.

وبالنسبة لموضوع المعلومات والوعي والمشاركة، إذا أريد لتقنيات زيادة الوعي أن تكون فعالة ينبغي أن تتكيف مع جنس وعمر المجموعات المستهدفة. وينبغي ان تنفذ جهات الاتصال لخطة عمل البحر المتوسط توصيات الفريق وتكاملها في عمل الأفرقة الموضوعية الأخرى باعتبار ذلك الموضوع "الأفقي" رقم واحد. وتم تنظيم اتفاق على جانب الاجتماع لاختيار أربع أو خمس توصيات عملية من مجموعة واسعة لتقديمها إلى الأطراف المتعاقدة.

وبشأن التجارة الحرة، وهو موضوع جديد ومعقد بصورة خاصة والذي يليق بمنظور عملية المشاركة الأوروبية المتوسطية لإنشاء منطقة تجارة حرة التي ستثار في المدى الطويل تم التأكيد على الطابع الطموح لبرنامج عمل الفريق. إن أي نموذج يفشل في أخذ الظروف المحددة في البحر المتوسط سيكون محكوما عليه بالفشل وينبغي التأكيد على الأبعاد الاجتماعية والبيئية والثقافية (لقد تم إهمالها في الاتفاقات المبرمة بين الاتحاد الأوروبي وبلدان الطرف الثالث في البحر المتوسط).

وفيما يتعلق بالصناعة والتنمية المستدامة، تم التأكيد على الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم ولا سيما الشركات غير المتكاملة في المناطق الصناعية الرئيسية التي هي الحالة في البحر المتوسط. وتم الاتفاق على أن تقدم الصناعات الكيميائية الرئيسية مساهمات كبيرة لخفض الانبعاثات والتلوث من خلال (يتبع)

اجتماعات لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة فيما بين الدورات (تتمة صفحة 8)

سبليت 6-7 أيار/مايو 1999، اجتماع فريق عمل بشان "السياحة والتنمية المستدامة"

(المنظمون: إسبانيا وEOAEN، ومصر، والخطة الزرقاء، وبرنامج الأعمال ذات الأولوية). اجتماع مقصور على الخبراء لكي يجسد مقترحات حلقة عمل أنطاليا (انظر أمواج المتوسط العدد 38) وصياغة نص نهائي. توصيات ومقترحات لأعمال تم جمعها تحت خمسة رؤوس موضوعات: بناء القدرات وإنشاء شبكات والإعلام والوعي وأدوات محددة ودراسة جدوى لإنشاء هيئة للبحر المتوسط.

صوفيا أنتيبوليس (فرنسا)، 10-11 أيار/مايو 1999، حلقة عمل بشأن مؤشرات التنمية المستدامة

(فرنسا وتونس والخطة الزرقاء) (انظر المقالة بشأن المؤشرات في صفحة 11).

Carrara Masa 16-17 أيار/مايو 1999، اجتماع فريق العمل بشأن "الصناعة والتنمية المستدامة"

(إيطاليا والجزائر وFID، ومدبول، ومركز الأنشطة الإقليمية للإنتاج الأنظف). تعزيز الوعي في الصناعة. تحسين تبادل المعلومات وبناء القدرات. استراتيجيات متعددة الجنسية. عملية تحديث الشركات.

أثينا 24-25 أيار/مايو 1999، اجتماع الفريق العامل بشأن "الإعلام والوعي والمشاركة"

(ECSDE-MIO, CREE، وحدة البحر المتوسط). دراسة الوثيقة التي وضعتها ECSDE-MIO باعتبارها وثيقة مرجعية لأي عمل عن هذا الموضوع في البحر المتوسط وفي أي مكان آخر. مقترح لإنشاء شبكة لجهات اتصال الإعلام في الإدارات ذات العلاقة في كل دولة ساحلية. صياغة توصيات تقدم إلى اجتماع روما. الحاجة إلى مواصلة عمل الفريق لمدة سنتين.

برشلونة 4-5 حزيران/يونيه 1999، اجتماع فريق العمل بشأن "التجارة الحرة والبيئة"

(لبنان وحدة البحر المتوسط مركز الأنشطة الإقليمية للإنتاج الأنظف). مزيد من دراسة الدروس المستفادة من اتفاق أمريكا الشمالية للتجارة الحرة التي تمت دراستها في جنيف. مقرر يركز على عمل ثلاثة قطاعات رئيسية للعلاقة بين التجارة الحرة والبيئة: (يتبع)

خليط من الأدوات والتدابير الطوعية وهو اتجاه ينبغي تشجيعه والتوسع فيه فى الشركات الصغيرة.

وفيما يتعلق بادارة التنمية الحضرية، حصل الاتحاد الأوروبي على مجموعة من الخبرات في هذا الميدان وهو مستعد لمشاركتها مع الآخرين. وينبغي ان يركز الفريق العامل على بعض الجوانب الموجهة نحو العمل ولا سيما من خلال إنشاء شبكة رقابة تجمع سبعين مدينة بشأن المسائل التي تتطلب قدرات ولتبادل البيانات والخبرات.

وفيما يتعلق بالأنشطة في المستقبل، قرر الاجتماع أن تدرس وحدة التنسيق جدوى سبع موضوعات جديدة مقترحة مع تأكيد على "النفايات" و"التنمية الزراعية والريفية" وذلك لتقييم القيمة المضافة لكل منها نظراً لأن لجنة البحر المتوسط قد تناولتها. وينبغي أن تحكم فكرة القيمة المضافة وضع "الاستعراض الاستراتيجي لعام 2000" المتوقع في إحالة اللجنة: لن يجرى تناول حالة بيئة البحر المتوسط فحسب بل أيضاً لن تقتصر على أنشطة خطة عمل البحر المتوسط ولجنة البحر المتوسط ولكن ستشمل الأنشطة التى تحتويها جميع الأطراف المؤثرة تجاه جعل برنامج جدول أعمال القرن 21 للبحر المتوسط حقيقة وتناول مسائل مثل اتخاذ القرارات والقدرات والإدارة على المستويات الإقليمية والوطنية والمحلية وفي داخل المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية.

ماذا قالوا عند افتتاح الاجتماع الخامس للجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة في روما

"منذ إنشائه في عام 1972 أولى برنامج الأمم المتحدة للبيئة اعتباراً رئيسياً للحفاظ على التكامل الإيكولوجي للبحار الإقليمية. وكان البحر المتوسط هو أول برنامج للبحار الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وإنني أفتخر بأن أقول إنه أكثرها نجاحاً.. فهو محفل للحوار ومعقل فكر للقضايا الاستراتيجية وتشكل لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة جسراً بين الزخوم العالمية والإقليمية والمقررات وجهود البلدان على الصعيدين الوطني والمحلي".

كلاوس توبفر
المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

"إن البحر المتوسط غنى ومعرض للتأثر ويحتاج الى سياسات برجماتية وتدابير للتنمية المستدامة يفهمها جميع العاملين ويقبلونها وينفذونها.. ومن الملائم بصورة خاصة أن تشمل اللجنة المدن وشبكاتها والسلطات المحلية لتكون من بين أعضائها".

فرانشيسكو روتيللي
عمدة روما

" بالرغم من القيود والصعاب الكثيرة التى يجرى مواجهتها فى البحث عن حل وسط صعب بين الاحتياجات المشروعة للتنمية والتوازنات البيئية الدقيقة، تمكنت اللجنة من وضع تحليلات عميقة جادة وتفكير بشأن الموضوعات الحساسة والحرجة مثل إدارة الطلب على المياه والإدارة المستدامة للمناطق الساحلية".

فائزة الكافى
وزيرة البيئة في تونس،
رئيسة لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة

اجتماعات لجنة البحر المتوسط فيما بين الدورات

الزراعة والصناعة واتجاهات الاستهلاك. فحص دراسة حالة لبنان (الأسمدة ذات القاعدة الفوسفاتية وصناعة الإغذية الزراعية). الحاجة إلى تازر مع الجماعة الأوروبية وبرنامج المساعدة التقنية للبحر المتوسط.

روما 1-3 تموز/يوليه 1999 الاجتماع الخامس للجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة

تم استضافة الاجتماع في Commune di Roma . وترأس الاجتماع وزيرة البيئة في تونس الجديدة السيدة فائزة الكافى، رئيسة لجنة توجيه لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة. المشاركة: 30 عضواً في اللجنة وممثلين عن جميع المراكز الإقليمية وأمانة خطة عمل البحر المتوسط و10 مؤسسات متخصصة للأمم المتحدة ومنظمات حكومية دولية أخرى. وكانت الملاحظات الرئيسية لبيانات السيد Calzolaio .V وكيل وزارة البيئة الإيطالية، والسيدة Petris De نائبة عمدة روما نيابة عن العمدة السيد Rutelli .F والسيد كلاوس توبفر المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وافتتحت الاجتماع السيدة فائزة الكافى وعرض تقرير نشاط الأمانة السيد عرب حب الله، نائب منسق خطة عمل البحر المتوسط. وعرض مدراء المهمات تقارير عن أنشطة أفرقتهم بشأن الموضوعات الستة متوسطة الأجل. دراسة طريقة العمل ومتابعة التوصيات والموضوعات الجديدة ومعايير اختيارها و"الاستعراض الاستراتيجي لعام 2000" الذي اتفق الاجتماع على منهجية له: إنشاء فريق عامل (تونس واليونان وEOAEN وECSDE-MIO) مسؤولاً عن إعداد تقرير معيارى يقدمه أعضاء لجنة البحر المتوسط والمراقبين يوجز جميع التقارير الواردة ويعمم تقرير موجز أولي له بمدة شهرين قبل الاجتماع السادس للجنة البحر المتوسط. وتم تأكيد عرض تونس لاستضافة هذا الاجتماع مع جزئه الوزاري. وخطط لاجتماع لجنة التوجيه قبل نهاية عام 1999 للإعداد للاجتماع السادس.

مؤشرات
من أجل التنمية المستدامة

لماذا نحتاج إلى مؤشرات؟

منذ أكثر من قرن استخدمت المؤشرات في الاقتصاد لتقييم الاتجاهات والظواهر ولصياغة السياسات وتكييفها. إن المؤشر الذي يتحول فجأة إلى اللون الأحمر، مثل معدل التضخم المالي، يمكن أن تكون له آثارا خطيرة على الأسواق المالية وعلى حياتنا اليومية أو إذا كان إيجابياً فإنه يتحول إلى اللون الأخضر. وفي أيامنا هذه هناك مؤشرات لجميع الجوانب والمجالات الاقتصادية والاجتماعية والإيكولوجية وحتى الحياة الثقافية وقد وضعت منظمات دولية عديدة مؤشرات لقياس بعض التطورات العالمية (مثل مؤشرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتنمية البشرية ومؤشر الفقر البشري). وتقوم المؤشرات بدور معايير لأهلية التمويل (صندوق النقد الدولي) أو الوصول إلى مجموعات سياسية واقتصادية (معايير الانضمام للاتحاد الأوروبي). وبعد قمة الأرض في عام 1992 واعتماد مفهوم التنمية المستدامة، كانت هناك دعوة لاعتماد مؤشرات لهذا الغرض. ونظراً لعدم وضوح تعريف "للاستدامة" الذي استخدمه تقرير بروتلاند، الذي يمكن تطبيقه في أي سياق (لتلبية احتياجات الأجيال الحالية دون تهديد قدرة الأجيال في المستقبل على تلبية احتياجاتها). إن التنمية المستدامة ليست وضعاً ساكناً ولكنه بالأحرى عملية ديناميكية لم تستكمل أبداً ولكن هي دائماً محل تساؤل. ولهذا السبب فضل الاجتماع الخامس للجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة في روما استخدام مصطلح "مؤشرات من أجل التنمية المستدامة" بدلاً من "مؤشرات التنمية المستدامة" الذي يستخدم في أماكن أخرى. وينبغي قياس هذه المؤشرات بعناية وقد تكون عوامل كيفية أيضاً، ينبغي أن تمكننا من أن نرى أين نقف وأين نذهب وكيف نقارن أنفسنا بالآخرين (البلدان والأقاليم والمناطق المحلية) لنقرر النهوج والاختيارات والتدابير والسياسات نتيجة لذلك. إن المؤشرات تجمع وتوحد بيانات متعددة وغير متماثلة بحيث تجعل المعلومات أكثر مباشرة وذات معنى وتبسطها لكي تؤكد على الظواهر المعقدة غالباً.

طريق طويل

عقب ريو، بدأت مؤسسات مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي واللجنة العلمية لمشاكل البيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وIFEN وEurostat ولجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في العمل المكثف بشأن هذه المسألة. وفي البحر المتوسط، عقب الاعتماد في تونس في عام 1995 لبرنامج جدول أعمال القرن 21 للبحر المتوسط، اختارت لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة التي أنشئت عقب هذا الاجتماع "مؤشرات" باعتبارها أحد الموضوعات متوسطة الأجل خلال اجتماعها الأول في كانون الأول/ديسمبر 1996. وباعتبار تونس وفرنسا مدراء مهمات والخطة الزرقاء كمركز دعم وثماني بلدان متوسطية والجماعة الأوروبية والمنظمة غير الحكومية Ecomediterrania كأعضاء عقد الفريق الموضوعي بشان "المؤشرات أول حلقة عمل في تونس في حزيران/يونيه 1998 بعد تقديم تقرير أولي إلى الاجتماع الثاني للجنة البحر المتوسط في أيار/مايو 1997 ونظمت الخطة الزرقاء اجتماعاً مشتركا بين المؤسسات في أيار/مايو 1997. وتم إجراء اختبارات على المستويين الإقليمي والوطني في تونس وسلوفينيا وذلك لتقييم جدوى المؤشرات المختارة. ونظمت حلقة عمل ثانية في أيار/مايو 1999 في صوفيا أنتيبوليس وضعت أول مجموعة من المؤشرات التي تأخذ في الاعتبار المؤشرات القائمة التي اعتمدتها لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ولا سيما أوضاع حوض البحر المتوسط ومدى علاقة وتوافر البيانات لعدد كاف من البلدان.

الإطارات المنهجية والموضوعية

في حلقة عمل تونس أوجز خبير الخطة الزرقاء المبادئ التي تحكم اختيار المؤشرات من أجل التنمية المستدامة في العبارات التالية: ينبغي أن تكون "مختصرة ولكن فعالة" و"متعلقة بالبحر المتوسط" و"تركز على التنمية المستدامة". وعلى هذا الأساس وضعت أول "جوهر مشترك" لعدد 130 مؤشرا(40 منها جاءت من قائمة لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة) و55 يمكن التوصل إليها مباشرة، وبمعنى آخر حسابها على أساس قصير الأجل باستخدام البيانات المتاحة فعلاً. أما 75 مؤشرا المتبقية فيحتاج تعريفها إلى تنقيح والتأكد من توافر البيانات. لقد اختيرت هذه المؤشرات بناء على الموضوع وطبقاً لإطار المنهجية التي اعتمدتها لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة أو التي تم تكييفها في إطار "الضغوط/الحالة/الاستجابة" التي وضعتها في الأصل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من أجل المؤشرات البيئية. وبالنسبة لكل موضوع وباستخدام "مؤشرات الضغوط" التي ما زالت معروفة على أنها "القوى الدافعة" يبذل جهد لوصف العمليات والوسائل والأنشطة البشرية التي تؤثر تأثيراً جدياً على الموضوع وتستخدم "مؤشرات الحالة" لمعرفة الحالة الراهنة بينما "مؤشرات الاستجابة" تهدف إلى تحديد القرارات والأعمال والتدابير (التشريعية والمؤسسية والمالية وما إلى ذلك) التي نحتاج إليها لتصحيح الوضع. إن "صحائف بيانات المؤشرات" تحدد التعريف والوحدة المعتمدة لكل مؤشر. ومن ثم، مع أخذ موضوع بيئي مثل نوعية الهواء، يكون مؤشر الضغط هو انبعاثات غازات الاحتباس الحراري ومؤشر حالة تركيز الملوثات الجوية في المناطق الحضرية ومؤشر الاستجابة هي النسبة المخصصة لخفض تلوث الهواء. إن اختيار المجموعة الأولى من هذه المؤشرات هي جزء من عمليات الاتصالات والإعلام بشأن التنمية المستدامة التي يتعين تطويرها في نطاق لجنة البحر المتوسط وبمساعدة البلدان والخطة الزرقاء. وستشمل العملية التوسع في الجوهر المشترك وتنقيحه ، يعتمد على توافر البيانات ومدى علاقتها (لكل مؤشر رقم يعزى إليه يقيم الفكرتين الأخرتين). (يتبع)

المراصد الوطنية للبيئة والتنمية في بلدان البحر المتوسط

بقلم Laria Silvia الخطة الزرقاء

منذ أوائل التسعينات بدأت بلدان البحر المتوسط في وضع سياساتها البيئية كما يحدث في أماكن أخرى من العالم. وكجزء متكامل من الحركة التي اتسعت منذ قمة ريو في عام 1992، يجري وضع خطط وطنية لحماية البيئة وتنفيذها في أكثر من نصف الدول الساحلية ولا تهدف إلى إصلاح الضرر الذي حدث بل تحاول أيضاً أكثر من قبل إلى تكامل الشواغل الإيكولوجية في شكل مستدام للتنمية.

ولتقييم تنفيذ "الخطط الخضراء" هذه ولزيادة فهم حالة البيئة فى بلد ما، يمكن أن تمثل "مراصد" البيئة والتنمية أداة قوية لتنفيذ السياسات البيئية التى أوصى بها جدول أعمال القرن 12 وجدول أعمال القرن 12 للبحر المتوسط.

وتدعى البلدان في جدول أعمال القرن 21 ولا سيما في الفصل 40 منه ، إلى بناء قدراتها لمتابعة وتقييم تقدمها نحو التنمية المستدامة، واعتماد مؤشرات مناسبة لقياس التطورات الاجتماعية الاقتصادية والبيئية والمكانية، ولجمع والتأكد من عملية البيانات ذات العلاقة، ووضع معلومات مفيدة لمتخذي القرارات، وأخيراً لتعميم هذه المعلومات بين أكبر عدد من الأطراف المؤثرة.

ونتيجة لهذه التوصيات، بدأت تظهر "مراصد" البيئة والتنمية بالتدريج في بلدان البحر المتوسط. وبصورة عامة، هي هياكل جديدة توجد في الوزارات والوكالات البيئية وهي في حد ذاتها صغيرة. لقد وجدت هذه المبادرات في سياقات مختلفة بما في ذلك أساس فهم البيئة والنهوج المفاهيمية المستخدمة، وتطورت بدرجات مختلفة ففي بلدان الجزء الجنوبي تطورت هياكل الرقابة والتقييم على المستوى المركزي كما في فرنسا (المعهد الفرنسي للبيئة) أو على مستوى وطني/إقليمي كما في إسبانيا أو إيطاليا. وفي بعض بلدان الجنوب أو الشرق، بدأت مشروعات المراصد بدعم من كفلاء مختلفين (برنامج LIFE-EC وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونسكو) وبمساعدة خطة عمل البحر المتوسط/الخطة الزرقاء. وفي المغرب وتونس بدأت مراصد البيئة والتنمية ويجري إدارتها، وفي تركيا ولبنان ما زالت في مراحل الإعداد، وفي سوريا تم الانتهاء من دراسة جدوى مرصد.

وفي أماكن أخرى في البحر المتوسط (سلوفينيا وإسرائيل ومصر والجزائر...)، يجري بذل جهود لتكامل دور الرصد/التقييم في المؤسسات البيئية الحالية.

وعادة ما يكون النشر المنتظم "للتقارير عن حالة البيئة" جزءاً متكاملاً من عمل المرصد. وتعكس هذه التقارير حالة البيئة وضغوط الأنشطة البشرية واستجابات المجتمع (السلطات العامة والشركات العامة والخاصة والأسر والمستهلكين) على الشواغل البيئية. ويتطلب صياغة هذه التقارير، من بين أشياء أخرى ، إنشاء شبكات متنوعة لشركاء تقدم بيانات (يتبع)

وبالنسبة للمؤشرات، فإن الأهمية الرئيسية لمراصد البيئة والتنمية ينبغي التشديد عليها. ويجرى إنشاؤها في الدول الساحلية (انظر المقالة المقابلة بقلم Laria Silvia) وستكون جزءاً أساسياً لمنظومة البحر المتوسط لفهم التنمية المستدامة ودعدم عملية اتخاذ القرارات.

المناقشات في روما

إن موضوع المؤشرات كان الأول الذي تمت دراسته في الاجتماع الخامس للجنة البحر المتوسط في روما. وعرض الفريق العامل مقترحات مختلفة للعمل تتعلق بالجوهر المشترك ومؤشرات إضافية وتنسيق المؤشرات ونشرها وصياغة تقرير كل سنتين عن التنمية المستدامة في البحر المتوسط بحيث ينشر على الجمهور (يتوقع أول تقرير في عام 2002) ووضع تقارير وطنية وبناء القدرات ومتابعة عمل خطة عمل البحر المتوسط/لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة الذي يتم في هذا المجال (دور الرقابة).

تم التشديد على عدة نقاط خلال المناقشات. ينبغي ألا تكون المؤشرات مجرد إحصائيات وطنية قديمة في قالب جديد ولا سيما بشأن القضايا البيئية. ويمكن للمؤشرات من أجل التنمية المستدامة أن تحقق قيمتها المضافة المحتملة إذا أخذت في عين الاعتبار معظم العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ذات الصلة. وفضلاً عن ذلك، ونظراً لأن وسائل جمع البيانات الضرورية تتفاوت تفاوتاً كبيراً بين البلدان الصناعية والنامية، ينبغي اختيار المؤشرات للبلدان التي في مراحل مختلفة من التنمية التي بإمكانها أن تقدم بيانات. وحتى أن المؤشرات المقترحة هي بعيدة عن أن تكون مثالية، فقد حان الوقت للعمل وينبغي إيجاد التمويل لتنظيم مشروع جاد في هذا الميدان المهم. وعلى ضوء هذه التعليقات تم تنقيح مقترحات العمل بالتشاور مع أعضاء لجنة البحر المتوسط لتقديمها إلى الاجتماع التالي للأطراف المتعاقدة في مالطة لاعتمادها.

(إدارات قطاعية ومؤسسات ومعاهد إحصائية وهيئات موضوعية عامة ودوائر اكاديمية ومنظمات غير حكومية).

إن الخطة الزرقاء، في إطار مهمتها كمرصد للبحر المتوسط تحت إشراف خطة عمل البحر المتوسط وبدعم من اللجنة الأوروبية (برنامج Life) قد ساهمت خلال سنوات عديدة في ظهور هذه المراصد في بلدان الجزء الجنوبي والشرقي من البحر المتوسط. لقد اتخذ دعم المشروعات المختلفة شكلاً من أنشطة مختلفة نفذت على مستويات مختلفة:

على المستوى القطري، من خلال المساعدة التقنية للدراسات التمهيدية ودراسات الجدوي ودعم عرض ملفات على الكفلاء، وعلى المستوى الإقليمي من خلال عمل الشراكة لإنشاء جوهر مشترك لمؤشرات من أجل التنمية المستدامة في بلدان البحر المتوسط ومن خلال تعزيز الاشتراك في الخبرة في المناطق ذات الأهمية المشتركة.

وفي هذا السياق تنظم الخطة الزرقاء حلقة عمل مزمع عقدها في تشرين الثاني/نوفمبر القادم في تونس بدعم من الوكالة التونسية لحماية البيئة ودعم علمي من المعهد الفرنسي للبيئة. والهدف هو تشجيع تبادل الأفكار بشأن التقدم المحرز في تكامل البيانات والمعلومات تمشياً مع جدول أعمال القرن 21 والبدء في إقامة شبكة لمراصد البيئة والتنمية في البحر المتوسط.

تونس:

مشروع مرصد البيئة والتنمية بدأته وزارة البيئة في عام 1995 بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويرأس المشروع الوكالة البيئية لحماية البيئة. وهناك فريق يتألف من سبعة أفراد مسؤولين عن التنفيذ يساعدهم خبراء استشاريون. الإنجازات الرئيسية: تشخيص الحالة فيما يتعلق بالمعلومات البيئية دراسة إنشاء شبكات رصد بيئية إعداد وتعميم نيابة عن وزارة البيئة تقارير سنوية عن حالة البيئة في تونس (1995 و1996 و1997 و1998) وتجربة مؤشرات من اجل التنمية المستدامة

المغرب:

مشروع مرصد وطني للبيئة في المغرب بدأه في عام 1992 وكيل وزارة البيئة السابق بمساعدة برنامج الأمم المتحدة للبيئة واليونسكو وفريق من عشرين عضوا ويوجد في وزارة البيئة والإنجازات الرئيسية: قائمة جرد بالتلوث في البلد، وقائمة جرد بالمنتجين وبيانات ومعلومات عن البيئة، ووضع مؤشرات للبيئة ترتبط بأهداف نوعية تتحقق بحلول العام 2005 و2020 في ست مناطق ذات أولوية

وبالنسبة للبحر المتوسط تقع اهتمامات الأنشطة المتضافرة على الصعيدين الوطني والإقليمي في التنسيق التدريجي للوسائل والنهوج ولا سيما في مجال المؤشرات نظراً لأن المقارنة من ناحية الزمان والمكان هو عامل رئيسي للكفاءة. وعلى المدى المتوسط، يمكن أن يفتح هذا العمل خطوطاً جديدة للعمل مع شركاء البحر المتوسط الرئيسيين وكذلك للجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة.

نتائج واستنتاجات برنامج إدارة المناطق الساحلية لمنطقة فوكه - مطروح

التي عرضت في القاهرة

لقد اختارت الحكومة المصرية منطقة فوكه - مطروح في عام 1988 لبرنامج إدارة المناطق الساحلية التابع لخطة عمل البحر المتوسط نظراً لمشاكلها والشواغل التي تثيرها على المدى الطويل ولأنها ممثلة لكل الخط الساحلي المصري. وكما لاحظ الخبراء المصريون من جامعة الاسكندرية في دراستهم الأولية لخطة الإدارة المتكاملة أن "أكثر الآثار خطورة على المنطقة الساحلية تنشأ من التنمية الحضرية العشوائية. فقد زادت السياحة في المنطقة بمعدل خطير. وأصبحت مراكز الاستحمام والقرى السياحية منتشرة بشكل عشوائي دون إيلاء أهمية للموارد الطبيعية للمنطقة وقدرة استيعابها". ومن ثم ، تم توقيع اتفاق رسمي في عام 1992 بين الحكومة المصرية وخطة عمل البحر المتوسط - طبقاً لفلسفة برنامج إدارة المناطق الساحلية والتزمت جميع مراكز الأنشطة الإقليمية ومدبول بتنفيذ سلسلة من الأنشطة في هذا المجال بالتعاون الوثيق مع السلطات والخبراء الوطنيين والمحليين بهدف ضمان التنمية المستدامة للمنطقة. (يتبع)

البدو والمهاجرون

تمتد هذه المنطقة التي تقع في الشمال الغربي لساحل البحر المتوسط فى مصر بين مدينتي مطروح في الغرب وفوكه في الشرق (210 كيلومتر من الاسكندرية). وهي شريط من الخط الساحلي بطول 100 كيلومتر و10-20 كيلومتر عرضاً. وتتبع محافظة مطروح التي تمثل 22 في المائة من المساحة الكلية للبلد ولكن توجد فيها كثافة سكانية تبلغ شخص واحد لكل كيلومتر مربع (بالمقارنة بـ 500 1 نسمة للكيلومتر المربع فى معظم محافظات وادي النيل والدلتا). ويتألف التركيب السكاني من مجموعتين اجتماعيتين مختلفتين: البدو الأصليين والمهاجرين من وادي النيل. وفي الماضي مارس البدو حياة بدوية واستقروا في المناطق الريفية حيث يزرعون الأشجار ويربون الحيوانات: ويعمل المهاجرون في الإدارة والإنشاءات. ونظراً لتقلبات سقوط المطر السنوي فإن توليد الدخل بواسطة تربية الحيوانات والزراعة لايمكن الاعتماد عليه كثيراً. وتحاول الحكومة المصرية أن تزيد عدد السكان في المنطقة عن طريق تنويع مصادر الدخل والحد من التنمية السياحية بينما تحترم البيئة وتقوم ببناء شبكات رئيسية للإمداد بالمياه التي تشمل خطوط الأنابيب ومحطات لإزالة الملوحة.

استنتاجات الدراسة التى تمت طوال ست سنوات

استخدمت جميع أدوات الإدارة المتكاملة بما في ذلك الاستشعار عن بعد لوضع سلسلة من الدراسات المتعمقة (الأنواع والموائل وقدرة حمل السياحة والتشريع السائد والأرض والتصحر والتلوث وما إلى ذلك) التي انتهت إلى صياغة تقرير متكامل نهائي يوجز نتائج بعثات كثيرة للخبراء وحلقات عمل مشتركة وتقارير قطاعية. وعرض التقرير النهائي في القاهرة في تموز/يوليه 1999 على جميع الأطراف المؤثرة. ويتوفر الآن للسلطات الوطنية والمحلية في مصر مجموعة شاملة من الاستنتاجات ومقترحات للعمل يمكن بناء عليها وضع زخوم رئيسية: مواصلة سياسة اللامركزية السكانية وذلك لجذب السكان من المناطق الآهلة بالسكان في وادي النيل إلى هذه المنطقة: إنشاء ممر للتنمية والنقل على طول الساحل الشمالي الشرقي لتشجيع التجارة (ولا سيما مع ليبيا) التوسع المكاني وتنوع الأنشطة السياحية لتخفيف الضغط على المناطق المعرضة للتأثر وضمان استفادة السكان المحليين من فرص العمالة، باستخدام الأرض الرشيد طبقاً لمفهوم خطى قائم على تخطيط ملموس من الساحل إلى الداخل: استخدام تقنيات زراعية جديدة ومتكيفة على نحو أفضل، حماية التراث الوطني والثقافي للمنطقة (انظر الإطار في صفحة 15).

ونظراً لأن مشروعات التنمية الحضرية يمكن أن تؤدي إلى صدامات مع السكان من البدو المحليين وثقافتهم وطريقة حياتهم وأنشطتهم التقليدية، شدد مؤتمر القاهرة على كيفية إشراك ممثلين لهؤلاء السكان منذ بداية المشروعات وعدم اتخاذ قرارات دون مشاورتهم أولاً والحصول على دعمهم. إن النهج المشارك هذا هو أحد عوامل نجاح برنامج إدارة المناطق الساحلية لفوكه - مطروح كما سيكون لجميع برامج إدارة المناطق الساحلية الأخرى التي يجري تنفيذها أو قد خطط لها في المستقبل (انظر برنامج إدارة المناطق الساحلية فوكه - مطروح التقرير المتكامل النهائي حزيران/يونيه 1999 مركز الأنشطة الإقليمية لبرنامج الأعمال ذات الأولوية Box.O.P 74، Croatia ,Split).

برنامج إدارة المناطق الساحلية لفوكه - مطروح : التراث الثقافي

في خطى الاسكندر الأكبر

لقد جذب الخط الساحلي شمال غرب مصر انتباه المسافرين (عرف لأول مرة خلال القرن السادس قبل الميلاد) ومنذ نهاية القرن التاسع عشر قد جذب مجموعات من علماء الآثار المهتمين بتنوع تراثه الثقافي الساحلي والبري وتحت الماء منذ أواخر العصر البرونزي إلى العصر البيزنطي ماراً بالفترات الفرعونية والهيلينية والرومانية والعربية. ومنذ الألفية الثانية قبل الميلاد، تمتعت المنطقة بعلاقة متميزة مع جزيرة قبرص. وتبدو جزيرة بيتس (سميت بناء على اسم مكتشفها في عام 1927) قرب مدينة مرسى مطروح أنها كانت مركزاً تجارياً مهماً. وقد وجدت بقايا كثيرة من أصل قبرصي (ولا سيما الخزف) هناك. ويتصل إنشاء مدينة مرسى مطروح، المعروفة في العصور القديمة باسم Paraetonium ثم البرتوم في الفترة العربية بمرور الاسكندر الأكبر. لقد كان الفاتح المقدوني الذي أنشأ مدينة الاسكندرية (332 قبل الميلاد) في طريقه إلى واحة سيوه التي احتوت على معبد وهيكل آمون وذلك لجعل هيمنته الالهية مقدسة. والنقطة المهمة في العصور القديمة: كانت إنشاء طائفة السيادة وهو ما يعارض الاعتقادات الكلاسيكية للعصر الإغريقي فقد استخدام الاسكندر تفسيراً دينياً للإيديولوجية الملكية التي اعتمدها فيما بعد خلفائه في المرحلة الهيلينية ثم الأباطرة الرومان فيما بعد.

(لمزيد من التفاصيل وببلوغرافيا الآثار، انظر التقرير الخاص عن منطقة فوكه - مطروح من قبل Patrimoine du Atelier/ 100 Sites Historic, Belzunce Square 10ter, 13991 Marseille, France)

أصداء خطة عمل البحر المتوسط أصداء خطة عمل البحر المتوسط

تقاعد موظفان من وحدة تنسيق خطة عمل البحر المتوسط

ترك موظفا برنامج قاما بتشكيل حياة خطة عمل البحر المتوسط طوال 15 عاماً وحدة التنسيق مؤخراً: السيد Gabrielides .P.G الذي استقال في آذار/مارس لكي يحتل مركزاً جديداً في بلده والسيد إبراهيم الضراط الذي تقاعد مبكراً في تموز/يوليو

السيد إبراهيم الضراط

ليبي يمكن القول أن حياته العملية قد تطورت منذ البداية فى إطار الأمم المتحدة فقد عمل، بعد دراسته للاقتصاد في بنغازي، لمدة ثلاث سنوات في مهمة فى وزارة الخارجية الليبية . وفي عام 1971 أصبح رئيس قسم الأمم المتحدة في أمانة الشؤون الخارجية في طرابلس. وفي عام 1995 عمل في نيويورك مستشاراً للشؤون الاقتصادية في البعثة الدائمة للجماهيرية العربية الليبية لدى الأمم المتحدة. وكان عضوا في الوفد الليبي في دورات كثيرة للجمعية العامة وعمل أيضا كممثل مناوب لبلده في مجلس الأمن. وفي عام 1984، عين كبير موظفي البرنامج (اقتصادي) في وحدة أثينا حيث ظل بها حتى تقاعده في تموز/يوليو الماضي. وكان مسؤولاً عن تنسيق العناصر البيئية المختلفة وتكاملها في أهداف خطة عمل البحر المتوسط. وأنجز بصورة خاصة، في إطار إعادة هيكلة خطة عمل البحر المتوسط، في عام 1989 التنسيق والإشراف على البرامج المختلفة لإدارة المناطق الساحلية. وبالنسبة لممثلي الأطراف المتعاقدة، عمل السيد إبراهيم الضراط أميناً تقنياً للاجتماعات العادية التي تعقد كل سنتين وهي أعلى هيئة لاتخاذ القرارات في خطة عمل البحر المتوسط. وحيث تحلى بالجدية والكياسة والتحفظ والكفاءة فقد ضمن في كل مرة أن تنعكس آراء جميع الوفود على نحو حقيقي في التقرير وإمكانية التوصل إلى حل وسط من اجل صالح البحر المتوسط. وفي عام 1997 منحته الحكومة التونسية ميدالية "أفضل مشروع بيئي" في الاجتماع العادي العاشر. وقد وجهت الأطراف المتعاقدة ، بصورة رسمية واستثنائية، الدعوة له لحضور الاجتماع الحادي عشر القادم في تشرين الأول/أكتوبر في مالطة لتتاح الفرصة لها لتؤكد له أنه كان مهندساً بارعاً في تعاون البحر المتوسط.

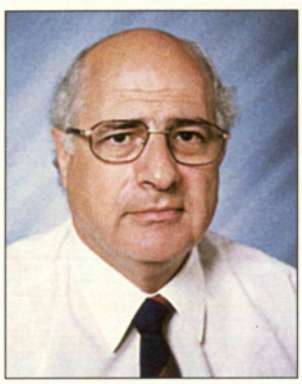

السيد Gabrielides .P.G

قبرصي حصل على بكالوريوس في العلوم البحرية من جامعة ليفربول في عام 1967. وعند عودته إلى قبرص انضم إلى إدارة مصايد الأسماك في وزارة الزراعة والموارد الطبيعية كرئيس لقسم العلوم البحرية والتلوث. ثم حصل على منحة للعودة إلى إنجلترا حيث حصل على ماجستير في العلوم البحرية. وبين عامي 1975 و1983 عمل في معهد أثينا للأقيانوغرافيا وبحوث مصايد الأسماك. وكان مسؤولاً بصورة خاصة عن تنسيق برنامج مدبول نيابة عن اليونان. وفي عام 1983، عين في وحدة تنسيق خطة عمل البحر المتوسط كخبير في مصايد الأسماك (التلوث البحري) مسؤولاً عن مشاركة منظمة الأغذية والزراعة في برنامج مدبول. وباعتباره كذلك، نظم وأشرف على أنشطة عديدة واجتماعات ومحافل علمية وصاغ وثائق في مجالات مختلفة لتقييم التلوث في البحر المتوسط. ومن بين أنشطته المتميزة إعداده لاستخدام الرصد الأحيائي في برامج الرصد الوطنية. وفي حلقة العمل التي نظمها في Heraklion في آذار/مارس 1998 عن taxifolia Caulerpa حيث طلب "الحقائق ولا شيء غير الحقائق" وقد سمحت روحه التوفيقية وهدوئه الودى الى تحقيق نجاحات رغم الصعاب وهو ما أسماه مقرر حلقة العمل "مأثورة": فقد اتفق المجتمع العلمي بأكمله لأول مرة على الخطر الذي تشكله الطحالب التوسعية على التوازن الإيكولوجي. وعندما عاد إلى قبرص في آذار/مارس 1999 عاد السيد Gabrielides إلى إدارة مصايد الأسماك التي عمل فيها أثناء شبابه إلا أن هذه المرة كمدير. ولن يفتقده من يحضرون اجتماعات خطة عمل البحر المتوسط بصورة مستمرة: لأن وظيفته الجديدة تعني أنه سيمثل بلده فيها.

سلسلة التقارير التقنية لخطة عمل البحر المتوسط

(gr.adavaki@unepmap :mail-e)

WMO/UNEP-MAP : MED POL Manual on Sampling and Analysis of Aerosols and Precipitations for Major Ions and Trace Elements.

وضع هذا الدليل خلال حلقة عمل بين المنظمة العالمية للأرصاد الجوية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة عقدت في تشرين الثاني/نوفمبر 1997 لبرنامج مدبول بشأن رصد التلوث المحمول جواً الذي بدأ في عام 1988. وكانت عمليات أخذ العينات والإجراءات التحليلية التي تناولها قد تمت التوصية بها في سلسلة من حلقات العمل واجتماعات الخبراء عقدت خلال المرحلة الثانية لمدبول. ويختتم الدليل بفصل عن تقييم نوعية البيانات. ويصبح اهتمام الدليل واضحاً عندما ندرك أن نتائج وضع النماذج وقياسات الترسبات الجوية للملوثات في البحر المتوسط تشير إلى أكثر من عقد بأن كثيراً من الملوثات كانت مدخلاتها الجوية تتمشى من ناحية الكبر مع المدخلات النهرية. وهذه نتيجة مهمة ليس من وجهة النظر العلمية فحسب بل أيضاً على أساس وضع الاستراتيجيات والسياسات والصكوك القانونية لحماية البيئة البحرية للبحر المتوسط التي تميز المرحلة الثالثة لمدبول (No. 123 of the series, Athens/MAP، 1998، 166 pages, only in English).

WHO/UNEP : Identification of priority pollution hot spots and sensitive areas in the Mediterranean.

هذه وثيقة رسمية لخطة عمل البحر المتوسط وضعتها وحدة تنسيق مكتب منظمة الصحة العالمية وتتزامن مع بداية برنامج العمل الاستراتيجي لمكافحة التلوث من مصادر برية وافق عليها ومولها مرفق البيئة العالمية في عام 1996 واعتمدتها الأطراف المتعاقدة في تونس في عام 1997. وخلف هذه الوثيقة توجد الحاجة لتحديد مواقع في كل بلد من بلدان البحر المتوسط يوجد فيها تلوث بصورة خطيرة مع حمولات الملوثات قيد النظر وذلك من أجل توافر قائمة تفصيلية بالمواقع التي تتطلب "دراسة ما قبل الاستثمار" باعتبارها أولوية. هذا مع الرأي في عمليات التدخل (المرحلة الثانية لمشروع مرفق البيئة العالمية للبحر المتوسط) الذي يميز المرحلة الثالثة لمدبول. (لمعرفة التطورات في مشروع برنامج العمل الاستراتيجي/مرفق البيئة العالمية انظر أمواج المتوسط العددين 34 و35-36). (No 124 of thes series,)، Athens/MAP, 1999, 102 pages (in French and in English

UNEP/MAP : Proceedings of the workshop on invasive Caulerpa species in the Mediterranean.

كانت حلقة عمل Heraklion (كريت اليونان) أحد الصلات المهمة في سلسلة الاجتماعات والمحافل والمؤتمرات الطويلة - والجدل الذي أثارته وسائل الإعلام - بسبب الظهور في عام 1984 لطحالب ذات منشأ في حوض مائي قد تم إثباتها جينيا (انظر ملف طحالب Caulerpa أمواج المتوسط العدد 34 وأمواج المتوسط العددين 37 و38) وانتشارها الهائل بعد سنوات في جميع أنحاء غربي البحر المتوسط. ويحتوي المجلد على تقرير حلقة العمل وتوصيات اعتمدت و13 عرضاً علمياً والتقارير الرسمية من 15 بلداً من البحر المتوسط مثلت في حلقة العمل (No. 125 of the series, Athens/MAP، 1999، 317، pages in English and in French).

UNEP-MAP/MCSD-BLUE PLAN : Report of the workshop on tourism and sustainable development

أنطاليا تركيا 17-19 أيلول/سبتمبر 1999. يحتوي هذا المجلد المهم على موجز لحلقة العمل ومحاضر تسع جلسات مع البيانات الملقاة وعرض الموضوعات المختلفة التي تم تناولها وتقارير من ثلاثة أفرقة عاملة وكذلك أربع مرفقات منها واحد يحتوي على 21 دراسة حالة من مختلف بلدان البحر المتوسط. وأول "مسح عام" للمسألة التي عرضت فيها أمواج المتوسط الخطوط الرئيسية في آخر عدد، (Nos.122 of the series) Athens/MAP، 1999، 288 pages in English and French according to the original language of the studies and presentations).

استعراض المنشورات

الجزائر : البيئة

بدأ صدور هذه النشرة الربع سنوية بالعربية والفرنسية منذ ربيع عام 1999 من قبل أمانة الدولة الجزائرية للبيئة. وشمل العدد الأول الطريقة المؤسسية المعقدة التي اتبعتها الجزائر - وكذلك بلدان أخرى كثيرة وذلك لتناول البيئة. وفي الواقع ومنذ عام 1974 كان هذا المجال تحت إشراف ثماني وزارات وثلاث أمانات للدولة مختلفة قبل أن تصبح أمانة الدولة قائمة بذاتها في عام 1996. وتناول العدد الثاني بصورة خاصة الأطفال والبيئة ومياه الاستحمام. إن هذا المنشور الذي يستهدف الجمهور العام لا يستحي من قول الحقيقة أو من الإشارة إلى القصور والعيوب. فهو يلقي الضوء ويقدم المعلومات المطلوبة